الإجابة النموذجية لامتحان السداسي الأول – السنة الأولى ماستر قانون عام
في مقياس منهجية تحرير الوثائق القانونية

السؤال الأول: (8pts)

1-تعريف الصياغة الجامدة

2-الفرق بين العدل والعدالة

3-الصياغة الجامدة تحقق العدل لأن القاضي مقدي بالنص التشريعي ولا يجوز له الاجتهاد معه وهو ما يتطابق مع المذاهب الشكلية في نظرتها حول اعتبار التشريع المصدر الوحيد للقاعدة القانونية دون مراعات الظروف المحيطة بالأشخاص أو الوقائع المادية (مع الشرح)

4-الصياغة الجامدة تتعارض مع تحقيق العدالة لأنها لا تراعي الظروف المستجدة المحيطة بالأشخاص والوقائع المادية وهو ما يتعارض مع تحقيق العدالة التي تتطلب مراعاة هذه الظروف وهو ما يطلق عليه روح القانون ويتماشى مع المذاهب الاجتماعية (مع الشرح)

السؤال الثاني: (12pts)

يقصد بالصياغة القانونية علم وفن تحويل الأفكار والآراء والمطالب والموضوعات إلى مواد قانونية متسلسلة بتبويب خاص منسق وعلمي. ويشترط في صانع القانون Law Maker أن يكون عالما بعلم القانون، وماهرا في التعبير عن الفكرة، وفنانا في اختيار العبارات، وهو لا يخترع الأفكار، إنما يعبر عنها بكلمات واضحة لا تقبل التأويل، أو المفهوم المتناقض. فعندما يكلف القانوني بصياغة نص قانوني يتعلق بمهنة الطب، مثلا، فإنه من المؤكد أن صانع القانون ليس طبيبا أو عالما بالعلوم الطبية. وإنما يأخذ الأفكار من الأطباء المتخصصين، ويتفهمها بإمعان، ويمزجها مع رغبة صاحب القرار السياسي، ومن ثم يصوغها بشكل مادة قانونية، تعبر عن الأفكار والهدف السياسي الذي يرمي إليه

المشرع، والحرص على تضمين مشروع القانون النواحي العلمية والفنية وبذلك يفهم القانون كل من القاضي والطبيب ومن يتعامل مع الطبيب.

والدقة والفن في الصياغة القانونية لا تتطلب أن يكون النص القانوني، على درجة من السمو الأدبي الرفيع، ويختار من الكلمات ما هو مؤثر ورفيع المستوى، بل عليه أن يصوغ القانون طبقا للمصطلحات القانونية المتداولة وليست العبارات الأدبية الرفيعة فالطبيب والمهندس وغيرهم ممن يعنيهم، وكذلك رجل القانون والقاضي والسياسي ليسوا أدباء فعندما يصوغ القانوني النص، فإن عليه أن يعرضه على هؤلاء ويلاحظ مدى فهمهم لفحوى النص. ومن ثم يجري التعديل عليه إلى الحالة التي يكتمل سياق النص مع فهمهم لروحه. وهذا لا يعني أن يكون النص القانوني ركيك" العبارات متنافر المعنى، بل يجب أن يكتب بعبارات القانون الخاصة، وقريبا من الموضوع الذي يتولى تنظيمه يتناول المصطلحات القانونية المتداولة والمصطلحات العلمية للموضوع المراد تنظيمة.

ولا يتطلب في الصياغة القانونية أن تكون عباراته سهلة، ليفهمها رجل الشارع. بل المفروض أن يفهم القاضي والمكلف بتطبيقه، وأن تكون عباراته قريبة ممن يعنيهم القانون وينطبق عليهم.

ومن حسن الصياغة القانونية الناجحة، ألا يتناول تنظيم الجزئيات، ودقائق الأمور إلى الحد الذي يتعقد فيه فهم التشريع. فمهما حاول المشرع الاتساع بالجزئيات، فانه لا بد أن تظهر حالات لم يتطرق إليها صائغ القانون. لهذا فان وضع قواعد عامة، تمنح التشريع مرونة أكثر، لمواجهة متطلبات الحياة، وتتيح الفرصة للقاضي التفسير الذي يتلاءم مع المستجدات هو الأجدى .